الدكتور المهندس
عبد العزيز حجار
مهندس مشاور في ميكانيك التربة والأساسات
هاتف 3113802 - 3118324 - 0933686122
Email:azizhajjar@yahoo.com

حول المسؤولية المهنية لمهندس التربة وضرورة وضع حد لها في الاتفاق العقدي الموقع بينه وبين المالك

إن موضوع المسؤولية المهنية والقانونية على ضوء مواد القانون المدني والشرح الخاص بهذه المواد , وعلى ضوء مطالعتنا للمواد العقدية الخاصة بالمهندسين الذين يمارسون عمل هندسة التربة والأساسات في دولة متقدمة في هذا المجال هي الولايات المتحدة الأميركية , حيث تم الاطلاع على المواد المنشورة الخاصة باتحاد مهندسي التربة والأساسات فيها Association of Soil and Foundation Engineers ASFE تبين ما يلي:

1 ـ مقدمة :

لا يتحمل المهندس في فترة بدء عمله أية مسؤولية فنية أو قانونية بسبب كونه في مرحلة التدريب , وما إن تنتهي هذه الفترة حتى يصبح مؤهلا للعمل بصورة مستقلة وبالتالي لتحمل مسؤولية عمله من الناحية الفنية أو القانونية .

أكثر ما تتضح أهمية المسؤولية بالنسبة للمهندسين هى في مهنة هندسة التربة والأساسات ومهنة الهندسة الإنشائية , حيث أن المنشأ يتصدع أو ينهار بسبب تصدع القاعدة الترابية أو بسبب الهبوطات الزائدة الحاصلة فيها , كما أن تصدع المجموعة الإنشائية , سواء كان مسببا من خطأ في حساب العناصر الإنشائية أو من تعرضها إلى أضرار أو تعديلات في المقاطع من جراء عمل المهنيين الآخرين , قد يعطل استثمار المنشأ إذا لم يعرضه للمخاطر , وغالبا ما يكون الحال أسهل بالنسبة للمهن الهندسية الأخرى من حيث أن أي خطأ في التصميم أو التنفيذ لا يؤدى إلى انهيار أو تصدع أو أضرار كبيرة في المنشأ .

2 ـ كيفية تحديد المسؤولية فى القانون المدنى السورى :

إن المواد التي تتحدث عن المسؤولية في أعمال الأبنية والمنشآت بالنسبة للمهندس والمقاول في القانون المدني السوري هي المواد 617 و 618 و 619 من القانون المدني وصيغتها كما يلي :

ـ المادة 617 :

1 ـ يضمن المهندس المعماري والمقاول متضامنين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم كلي أو جزئي فيما شيداه من مبان أو أقاماه من منشآت ثابتة أخرى , وذلك ولو كان التهدم ناشئا عن عيب في الأرض ذاتها أو

كان رب العمل قد أجاز إقامة المنشآت المعيبة, ما لم يكن المتعاقدان في هذه الحالة قد أرادا أن تبقى هذه المنشآت مدة أقل من عشر سنوات .

2 ـ ويشمل الضمان المنصوص عليه ما يوجد في المباني والمنشآت من عيوب يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته .

3 ـ وتبدأ مدة السنوات العشر من وقت تسليم العمل .

4 ـ ولا تسري هذه المادة على ما قد يكون للمقاول من حق الرجوع على المقاولين الثانويين .

ـ المادة 618 :

ـ إذا اقتصر المهندس المعماري على وضع التصميم دون أن يكلف الرقابة على التنفيذ لم يكن مسؤولا إلا عن العيوب التي أتت من التصميم .

ـ المادة 619 :

ـ يكون باطلا كل شرط يقصد به إعفاء المهندس المعماري والمقاول من الضمان أو الحد منه .

وقد وردت هذه المواد فى القانون المدني السوري الذى صدر في عام 1949 , وبالتالي فإن مصدرها الرئيسي هو القانون المدني المصري الذي اعتمد على القانون المدني الفرنسي .

من العودة إلى شرح وتفسير نصوص القانون المدني تبين أنه قد ورد بخصوص المواد المذكورة أعلاه التي تتحدث عن مسؤولية المهندس والمقاول في أعمال الأبنية ما يلي :

2 ـ 1 ـ نظرا لخطورة تهدم المباني أو تصدعها بالنسبة إلى رب العمل وبالنسبة إلى الغير فقد شدد المشرع من هذا الضمان حتى يدفع المهندس والمقاول إلى بذل كل عناية ممكنة فيما يشيدانه من منشآت .

2 ـ 2 ـ إن التهدم الذي تترتب عليه مسؤولية يكون عادة ناتجا عما يلى :

ـ عيب في التصميم سواء من ناحية مخالفة الأصول والأنظمة الهندسية الفنية أو في مخالفة الأنظمة العمرانية .

ـ عيب في الصنعة سواء في المواد أو في التنفيذ باليد العاملة .

ـ عيب في الأرض كما سيتم شرحه أدناه .

2 ـ 3 ـ إن كل من قام بمهمة المهندس المعماري (سواء كان مهندسا باختصاص آخر أو لم يكن) يكون ملتزما بالضمان , وأرى أنه بالنسبة لتحديد المهندس المعماري بالذات فإن ذلك سببه أن التعاقد في أوروبا يتم أصلا مع المهندس المعماري على أساس أنه العنصر الرئيسي في التصميم وتعمل المهن الهندسية الأخرى كعناصر تابعة له .

2 ـ 4 ـ من الواضح أن مواد القانون المدني تحصر المسؤولية في المهندس والمقاول , أي أنها تحجب أي مسؤولية مباشرة عن المالك أو رب العمل , ووجهة النظر في ذلك أن رب العمل يكون عادة غير فني وغير

خبير ، فأراد القانون أن يحميه ضد المقاول والمهندس وهما من رجال الفن والخبرة , أما المقاول والمقاول من الباطن فهما من الناحية الفنية متساويان فليس هناك إذن حاجة لاستحداث مسؤولية فنية فيما بينهما . أرى في هذا الخصوص أن رب العمل كثيرا ما يسعى للمبالغة في خفض كلفة الدراسة أو التحريات الهندسية ، مما يمنع اجراء دراسة شاملة تتناسب مع حجم وأهمية المشروع مما يعنى ضرورة اعتبار أن له مقدار من المسؤوليته من هذه الناحية .

2 - 5 - إن تبرير جعل ضمان المهندس من النظام العام الذي لا تجوز مخالفته هو أنه لو حذفت المادة 619 فسيلجأ المهندسون والمقاولون إلى تضمين عقودهم نصوصا تعفيهم من المسؤولية , وبالتالي فإن المراد من هذه المادة حماية طبقة من الناس لا يفهمون في مسائل البناء .

2 - 6 - اعتبرت مواد القانون المدني أن المهندس والمقاول هما الجانب الأقوى في العقد بسبب أنهما من رجال الأعمال ذوى الخبرة الفنية , وأرى أنه في كثير من الأحيان يكون رب العمل هو الأقوى من الناحية المادية بالمقارنة مع المهندس ، إضافة إلى احتمال كونه على درجة عالية من التأهيل الفني .

2 - 7 - تحصر مواد القانون المدني مسؤولية المهندس في أخطاء التصميم إذا لم يكن مشرفا على تنفيذ هذه الأعمال , وعلى كل حال فإنه إذا حكم على أي من المقاول أو المهندس بالتعويض كاملا لقيام التضامن بينهما ، فإنه يمكن أن يرجع كل منهما على الآخر في تقسيم المسؤولية بينهما بنسبة مساهمة خطأ كل منهما في إحداث الضرر مع مراعاة جسامة الخطأ .

إذا كان الضرر هو نتيجة خطأ المهندس المصمم , أو إذا كان الضرر راجعا إلى عيب في الأرض وكان المهندس دون المقاول هو الذي يستطيع كشف هذا العيب , كان من حق المقاول أن يرجع على المهندس بكل التعويض الذي حكم به عليه , أما إذا كان الضرر يرجع إلى عيب في المواد التي وردها المقاول وكان المهندس مشرفا على التنفيذ , فمن حكم عليه بالتعويض كاملا رجع على الآخر بنسبة جسامة خطأه , وفي هذه الحالة يكون خطأ المقاول أكثر جسامة من خطأ المهندس , وقد يتعادل الخطآن فيتحمل كل منهما نصف التعويض . لقد حكم بثبوت مسؤولية المقاول حتى لو تدخل المالك في العمل ولم ينفذ المقاول إلا ما أمره به المالك , لأن من واجب المقاول أن يمتنع عن كل عمل يخالف أصول الفن ولو أمره به المالك . وبصورة عامة أرى أن مواد القانون المدني لا تضع حدا للمسؤولية التي يتحملها المهندس والمقاول كليهما , كما أنها لا توزع هذه المسؤولية بينهما بشكل واضح فيما إذا كان المهندس هو المشرف على تنفيذ الأعمال .

2 - 8 - يكون المهندس مسؤولا عن عيب الأرض ذاتها الذي يمكن كشفه وفقا لقواعد الفن أو بالفحص الفني الدقيق , أما إذا استحال كشف العيب وفقا لهذه القواعد أو حتى بعد الفحص الفني الدقيق فإن ذلك يكون في حكم القوة القاهرة ولا يكون المهندس مسؤولا عنه ولا يترتب عليه الضمان .

2 - 9 - تقتصر مسؤولية المهندس المشرف على العيوب التي كان يستطيع كشفها بالإشراف الفني المعتاد , ويكون المهندس المشرف مسؤولا حتى لو كان المقاول قد عدل في التصميم دون أن يكون في استطاعة

المهندس العلم بهذا التعديل , فلا محل إذا للتمييز بين عيب وعيب , ويكون المهندس المشرف مسؤولا جزئيا عن كل عيوب التنفيذ كما أن المهندس يسأل عن عيوب التصميم ولو لم يكن هو الذي وضعه إذا كان قد تبناه وقام بالإشراف على تنفيذه .

2 - 10 - يجوز الإتفاق على إطالة مدة الضمان أكثر من عشر سنوات ولكن لا يجوز الاتفاق على أن تكون المدة أقل من عشر سنوات .

2 - 11 - يستطيع المقاول أو المهندس أن يتخلص من المسؤولية بإثبات السبب الأجنبي , أى بإثبات أن مخالفة الشروط الفنية أو العقدية ترجع إلى قوة قاهرة أو حادث فجائي أو خطأ رب العمل أو فعل الغير . إذا أنجز المقاول أو المهندس العمل طبقا للشروط والمواصفات المتفق عليها أو طبقا لأصول الفن وتقاليد الصناعة كما هو معروف في العرف الخاص بها , فقد وفى بالتزامه وبرئت ذمته . على المقاول بذل عناية الشخص العادي (المعتاد) في إنجاز العمل المعهود به إليه وفي حال ذلك تنتفي مسؤوليته إذا لم تتحقق الغاية المرجوة من رب العمل . على المهندس الذي يدير عملا أو يشرف على تنفيذ تصميم أن يبذل عناية من في مستواه من المهندسين في إدارة العمل أو في الإشراف على التنفيذ , وليس عليه أن يتحقق الغرض المقصود . لا يضمن المقاول والمهندس عيبا جرى العرف على التسامح فيه , والعيب المضمون هو العيب الخفي وغير المعلوم من رب العمل . إن تسليم العمل لا يعفي من الضمان إلا عن العيوب الظاهرة , أما العيوب الخفية فلا يجوز الإعفاء من ضمانها .

2 - 12 - لا يوجد في القانون المدني الفرنسي نص صريح يقضى ببطلان الاتفاق على الإعفاء من الضمان أو الحد منه , وقد أدخلت في القانون الفرنسي على المبدأ تعديلات كثيرة أهمها :

ا - يجوز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية إذا كان رب العمل متوافرا على معلومات فنية في مستوى معلومات المهندس المعماري , حيث أنه في هذه الحالة لا يحتاج في حماية القانون له أن تكون هذه الحماية من النظام العام .

ب - يجوز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية عن مخالفة قوانين البناء ولوائحه إذا كان رب العمل يستطيع الإلمام بهذه القوانين .

ج - يجوز الاتفاق على أن يقتصر الضمان على مدة أقل من عشر سنوات على أن تكون المدة المتفق عليها ليست من القصر بحيث لا تسمح لرب العمل أن يكشف العيب بحسب طبيعة العمل ومقدار دقته من الناحية الفنية .

د - يجوز الاتفاق على أن يقتصر الضمان على عمل معين دون الأعمال الأخرى .

هـ - إن الاتفاق على الإعفاء من الضمان لا يكون باطلا أصلا وإنما ينقل عبء إثبات الخطأ إلى رب العمل , فإذا أثبت هذا خطأ أنه في جانب المقاول أو المهندس رجع عليه بالضمان .

و ـ يذهب بعض الفقهاء في فرنسا إلى أنه لما كانت مسؤولية المقاول أو المهندس هي مسؤولية عقدية , فيمكن الإعفاء منها باتفاق خاص , إلا إذا كان هناك غش أو خطأ جسيم .

3 ـ ضرورة وضع حدود للمسؤولية في عقود المهندسين :

3 ـ 1 ـ أرى أن مواد القانون المدني تلزم المهندس المصمم بضمان سلامة مبنى بكلفة عشرات أو مئات الملايين من الليرات السورية لقاء أجور قد لا تتجاوز مئة ألف أو مليون ل س , رغم أن الموارد التي تغطي مثل هذا الضمان غير موجودة عمليا لدى المهندسين في الوضع الحالي للممارسة المهنة , وهذا المطلب غير معقول وفيه ظلم كبير للمهندسين بصورة خاصة حيث أنهم من ذوي الدخل المحدود .

3 ـ 2 ـ حيث أني أرى أن المسؤولية تقابل الربح المأمول من الأعمال موضوع الاتفاق , فإن هذه المسؤولية يجب أن تتوزع بين العناصر المشاركة في الأعمال وهم : رب العمل ـ المهندس ـ المقاول , بحيث تتناسب مسؤولية كل طرف مع ربحه المأمول , أي أن ينطبق في هذه الحالة مبدأ " الغرم بالغنم " .

3 ـ 3 ـ أرى ضرورة إعادة النظر في فكرة حجب المسؤولية تماما عن رب العمل باعتبار أنه الطرف الأضعف مقابل المهندس والمقاول لأنهما الطرف الأقوى فنيا , بينما كثيرا ما يكون رب العمل في الوقت الحاضر هو الطرف الأقوى ماديا إن لم يكن هو الطرف الأقوى علميا وفنيا .

3 ـ 4 ـ أرى أن حصر مسؤولية الضمان بالمهندس في حال اعتبار أنه المسؤول عن الخطأ في التصميم , واطلاق المسؤولية دون حدود يجعلها عملية وهمية وغير قابلة للتنفيذ , حيث أنه في كثير من الأحيان لا تتوفر الموارد اللازمة لتغطية ما تتطلبه هذه المسؤولية من نفقات .

3 ـ 5 ـ أرى أن التوجه نحو جعل عمل المهندسين خاضعا للتأمين (لدى شركات تأمين مثلا) دون تحديد مسؤوليتهم يجعل تكاليف هذا التأمين عالية ومتزايدة باستمرار ، مما يؤدى إلى زيادة تكاليف الأعمال الهندسية دون مبرر عقلاني , أي إدخال طرف رابع بصورة قوية , وهو شركات التأمين , دون مبررات أو احتياطات كافية ,

وعليه أرى أن الحل المعقول هو وضع حد أقصى لمسؤولية المهندس بشكل مرتبط بفكرة أن " الغرم بالغنم " مما يجعل التوجه نحو التأمين يتم ضمن تكاليف عملية واقعية .

4 ـ الكيفية المقترحة لوضع حد للمسؤولية في عقود عمل المهندسين :

ا ـ الأسباب الموجبة : إن مفهوم تحديد المسؤولية مفهوم معروف منذ قرون , وقد ابتكر لتوزيع المخاطرة risk بصورة منصفة بين أطراف اتفاقية تقديم خدمات , حيث يقر أن الذين يبذلون أفضل ما لديهم من إمكانيات لمصلحة آخرين لا يجب أن يخضعوا لجزاء نقدى غير معقول بسبب ظهور مشاكل غير متوقعة , وهو مطبق في الصناعة البحرية إضافة إلى مجالات النقل الجوي والنقل بالشاحنات وفي كثير من المجالات العملية الأخرى .

إن المخاطرة عنصر لا يمكن الإفلات منه في الوجود الإنساني حيث تنتج المخاطر والأضرار من عدم مقدرتنا على التعرف عليها أو من فشلنا في التعامل بصورة مناسبة مع تلك التي نعرفها , ورغم أن كثيرا من الناس يحاولون تجنب الخطر بغية تحقيق الأمان , ولكن البعض يقبل بالمخاطرة لتحقيق الربح .

تشمل أعمال الإنشاء العصرية مخاطر كثيرة , حيث أنها عملية معقدة ومستهلكة للوقت وتتضمن كثيرا من القواعد الخاصة بالعمل إضافة إلى أن كثيرا من الناس يجب أن يعملوا معا بغية الوصول إلى انجاز حصيلة مشروع ناجح .

ليس هناك في صناعة الإنشاء ما يتعرض لمخاطر أكثر من أعمال الإنشاءات تحت سطح الأرض , فلا أحد يستطيع أن يكون واثقا مما هو موجود تحتها قبل انتهاء أعمال الحفر , وحتى بعدئذ فهناك مخاطرة, فما نجده اليوم قد يصبح شيئا آخر غدا وحتى بعد انتهاء أعمال الإنشاء .

إن هؤلاء الذين يبادرون بمشروع انشاء ـ المالكون عادة ـ يتوقع لهم أكبر نسبة من الربح لذلك فإن عليهم أن يتحملوا معظم المخاطرة .

يساعد مهندسوا التربة والأساسات المالكين في التعامل مع هذه المخاطرة , فمن ثقافتهم وتدريبهم وخبرتهم فقد أصبحت لهم الخبرة والمقدرة اللازمين لفهم ما تحت الأرض , ولكن مهما عملوا ومهما كانت نسبة الكمال في تحرياتهم ودقة تقديرهم , فإنهم لا يستطيعون إلغاء المخاطرة تحت الأرض كليا , إذ أنهم لا يستطيعون رؤية ما هو مخبأ تحت التربة أو الصخر أو الزمن , فهم لا يستطيعون معرفة ما لا تمكن معرفته , وليس هناك مهندس تربة يستطيع ضمان نتائج بحثه , أو أن يدعي بأن اتباع توصياته سيؤدي بصورة سديدة إلى النتيجة المطلوبة .

للمالكين تأثير مهم على مقدار المخاطرة تحت الأرض التي عليهم الكفاح ضدها , إذ أنهم مسؤولون عن اختيار مستشار هندسة التربة الذي يستحق حكمه أن ينال ثقتهم , كما أنهم مسؤولون عن اتخاذ القرار في موضوع التحريات الهندسية التي تتوافق طبيعتها ومداها مع الميزانية والمخاطر المشمولين بها , وهم مسؤولون أيضا عن دعم وتشجيع التنسيق بين أعضاء فريق التصميم لخلق دراية بالمخاطر والاهتمامات المتبادلة , وهم أخيرا مسؤولون عن تعزيز روح التعاون بين كافة المشاركين في تنفيذ المشروع للمساعدة في بلوغ حصيلة مشروع ناجح .

يقر القانون بأنه بالنسبة لطبيعة الهندسة والعمارة فإن المحك الذي يقاس به استحقاق مهندسي التصميم للوم هو الافتقار إلى العناية المعقولة , وليس الفشل في تحقيق الكمال , ورغم ذلك فإن القانون لا يزال يسمح بملاحقة المهندس حتى في دعوى بدون أساس , ويؤمن تضخيم المطالب من قبل المدعي المصداقية لفكرة أن خسارة قد حدثت بالفعل , على أمل يتحقق غالبا وهو اختلاط مدى الخطأ مع مقدار المطالبة .

من المفيد دوما أن تناقش المخاطر والمسؤوليات المتبادلة مع أصحاب العمل والمتعهدين لمشروع قبل البدء به , حيث أن وضع حد للمسؤولية كتابة هو عمل جوهري بالنسبة لمهني , والتخلف عن ذلك يفرض أعباء مالية تتجاوز بشكل كبير الحدود الواقعية التي يمكن إيجادها .

إن الحجة القائلة بأن تحديد المسؤولية يشجع الوصول إلى إنجاز أدنى من المثالي تتجاهل الواقع , حيث أن مسؤولية محددة لا تعني أبدا إلغاء المسؤولية , إذ أن هناك مسؤولية دنيا يجب تحديدها , كما أن تحديد المسؤولية لا ينطبق على دعاوي الطرف الثالث ضد المهندسين , وهذا يترك مسؤولية هامة يمكن التعرض لها , حيث أن الأطراف الأخرى يمكن أن تدعى بالإهمال ضد مهندسي التصميم رغم غياب الاطلاع المشترك على العقود .

من الصعب أن نعتبر تهديد الدعاوي حافزا لأداء العمل بشكل ممتاز , بل إن العكس هو الصحيح حيث تزداد القناعة لدى مهندسي التربة من أن تمكنهم من الحصول على تغطية تأمينية لمسؤوليتهم المهنية ومقدار المبلغ الذي عليهم أن يدفعوه , يعتمدان أساسا على جودة عملهم , كما أن تطبيق تحديد المسؤولية سيشجع أصحاب العمل على مراجعة دقيقة لمؤهلات من يقدمون عروض خدمات لهم , وسيلزم هذا كثيرا من المهندسين على رفع مستوى أدائهم المهني وأن يهيؤا إجراءات أكثر فعالية للتحكم بالجودة , وعليه فإن تحديد المسؤولية سيخدم هدف تحسين جودة الإنجاز ولن يقلل منها .

لقد حكمت بعض المحاكم في بعض الدول الأخرى (الولايات المتحدة مثلا) بأن تحديد المسؤولية هو أمر معقول شريطة أن يكون واضحا في عقود اللذين يستعملونه , وألا تستخدم سلطة مساومة للقبول به , إضافة إلى عدم وضع حد منخفض للمسؤولية بحيث يتم التنصل منها كليا تقريبا .

إن الفقرة المقترحة لتحديد المسؤولية في العقد تقرر أنه في حال حصول ضرر أو تصدع للمنشأ , لا يمكن أن يطلب من المستشار في هندسة التربة والأساسات أن يدفع إلى المالك والمتعهد ومتعهديه الثانويين أكثر من المبلغ المحدد في العقد أو الأتعاب التي تقاضاها أيهما أكبر , ولكنها لا تجيز بأن يأخذ المالكون أو المتعهدون أو متعهدوهم الثانويون على عاتقهم مسؤولية مهندس التربة والأساسات تجاه أطراف أخرى , كما أنها لا تمنع المالكين والمتعهدين والمتعهدين الثانويين من الرجوع على بعضهم البعض بالتعويض .

إن تحديد المسؤولية يساعد في الإبقاء على مهنة تحافظ على السلامة العامة , كما يساعد على توفير في أقساط التأمين وجعلها معقولة لتغطية تأمين المسؤولية المهنية للمهندسين الاستشاريين للتربة والأساسات , كما يشجع المالكين على النظر بدقة في مؤهلات مستشاري هندسة التربة المتوقعين , ويزيد ذلك من احتمال أن يكون المستشار المنتخب مؤهلا لإنجاز الخدمات المطلوبة , وبالتالي تقليل المخاطر التي قد تحصل , كما يشجع المالكين لأن يأخذوا بالاعتبار أكثر المخاطر المحتملة , مما يعنى موافقتهم على فعالية أفضل لهندسة التربة , وهذا بدوره يقود عادة إلى خدمات أكثر شمولا , وبالتالي تقليل احتمال ظهور ظروف غير متوقعة .

من جهة أخرى يشجع تحديد المسؤولية مشاركة متعهدين أكثر تأهيلا , ولن يشجع على مشاركة المتعهدين الذين يقدمون عروضا منخفضة الأسعار عادة بغية الحصول على المشروع مع نية تحقيق الأرباح من المطالب اللاحقة المبالغ فيها .

كما يشجع تحديد المسؤولية العارضين على مراجعة الوثائق العقدية بعناية , حيث يؤدي ذلك إلى عروض أكثر دقة مع التعرف على كافة المشاكل بما فيها الأمور الغامضة منها .

يشجع تحديد المسؤولية أيضا المتعهدين على لفت نظر الأطراف المسؤولة إلى المشاكل غير المتوقعة فورا , وقبل أن تكبر إلى مستوى ينذر بالخطر وتتسبب في تكاليف كبيرة .

يرقى تحديد المسؤولية بمناقشة الأضرار إلى مستوى التكاليف الواقعية , مما يسمح بتجاوز المطالب المبالغ فيها التي يقصد بها الحصول على موقف أفضل للمساومة .

يستفيد المتعهدون الذين ينجزون عملهم عادة بضمير حي من تحديد المسؤولية لأنهم لن يستمروا بالمنافسة مع زملائهم غير المؤهلين أو غير الملتزمين بآداب المهنة , كما أن توفر وثائق تعاقدية أفضل وتقليل إحتمال ظهور ظروف غير متوقعة سيكون في صالحهم . إضافة لذلك فإن وجود فقرة تحديد مسؤولية سارية المفعول يشجع أطراف الاتفاق على تأسيس طريقة معقولة لمعالجة الظروف غير المتوقعة وأوامر التعديل قبل البدء بالعمل مما يساعد في ضمان معالجة مثل تلك الاحتمالات بصورة فورية ومنصفة .

بتطبيق تحديد المسؤولية , فإن مخاطرة المهندس تكون أكثر انسجاما مع ربحه المأمول , بينما يأخذ المالكون والمتعهدون على عاتقهم مخاطرة تنسجم مع فوائدهم المحتملة الأكبر . يسعى تحديد المسؤولية في الواقع لتوزيع المخاطر بصورة منصفة بين الأطراف المشتركة , وهكذا يشجع المالكون والمتعهدون بصورة خاصة على التعرف بصورة أوضح على المسؤوليات , وأن يتعاملوا مع نتائجها التي هي مسؤوليتهم بصورة أكيدة ويجب أن يبدأوا بها .

ب ـ الصيغة المقترحة لتحديد المسؤولية : أرى أن تحديد المسؤولية يجب أن يتم بالاتفاق بين المالك أو رب العمل وبين المهندس على مبلغ يحدد في العقد يكون هو الحد الأقصى للمسؤولية التي يطالب بها مهندس التربة والأساسات أو المهندس الإنشائي عن أي أخطاء أو إغفالات في الدراسة أو أن تعتبر الأجور التي تقاضاها من المالك حدا أعلى للمسؤولية , أيهما أكبر , وحيث أن مواد القانون المدني , وخاصة المادة 619 منه , تعطل أي اتفاق على وضع حد للمسؤولية , وعليه فإنه من الضروري إعادة صياغة هذه المادة على النحو التالي :

المادة 619 :

ـ يجوز الاتفاق بين طرفي التعاقد : المهندس والمالك على وضع حد أعلى للمسؤولية القانونية عن الأضرار التي تنشأ بسبب النقص أو الخطأ أو الإغفالات المتأتية من دراسة التربة أو الدراسة الإنشائية بمبلغ

يتفق عليه في العقد , أو أن تكون حدود المسؤولية هي الأجور التي تقاضاها المهندس من المالك عن دراسة التربة أو الدراسة الإنشائية .

أرى أن تقوم نقابة المهندسين بتكليف أحد القانونيين المعروفين بالخبرة العالية في القانون المدني بإعداد صيغة لتحديد المسؤولية مع الحيثيات اللازمة بصورة مناسبة , ومن ثم أن تقوم النقابة بالسعي حسب الأصول لاستصدار تشريع من مجلس الشعب بالتعديل المطلوب .

دمشق في 2020/10/5

الدكتور المهندس

عبد العزيز حجار